الشخصية، أرى أنه لا بد من تشكيل لجنة وطنية مهمتها تمويل مثل هذه القضايا، وبالتالي تقدم خدماتها مجاناً للمتضررين من الجدار، مؤكداً أن ما تقوم به بعض المؤسسات غير الحكومية في هذا المجال، كلجنة الدفاع عن الأراضي، وإن كان جهداً جباراً، فإنه لا يكفي، فإمكانات مثل هذه المؤسسات تبقى محدودة. هنا لا بد من عمل تقوم به المؤسسات الرسمية، التي تمتلك إمكانات أكبر بطبيعة الحال.

وعما تقوم به الدائرة فيما يتعلق بقضية الجدار، يقول جمعة: بحوزتنا صور التقطت عن طريق الأقمار الصناعية، ونعمل على تجميع جميع القرارات العسكرية الإسرائيلية الصادرة بخصوص الجدار، وتحويلها إلى خرائط محسوبة، توضح شكل ومساحة الأراضي الفلسطينية المتضررة، أي أننا نتعامل مع ما أنجز وما أقر إنجازه، وهذه المعلومات تخدم بالدرجة الأولى دائرة المفاوضات الفلسطينية، التي بدأت العمل بحملة إعلامية ضخمة في جميع أنحاء العالم ضد الجدار، كما أن مثل هذه المعلومات ستفيد لجان المفاوضات الفلسطينية، سواء أكانت المفاوضات قريبة أم بعيدة.

عرفات: إلى متى سيتفرجون؟

ويبدو فعلاً أننا لا نملك غير الشجب والاستنكار والاتصال باللجنة الرباعية وعلى رأسها أميركا، طالبين «التدخل الفوري» لإنهاء «التجاوزات الإسرائيلية الخطيرة»، أم تنظيم مظاهرات معارضة للجدار، وإشراك قوى التضامن الدولية فيها، وربما تكون هذه المظاهرات أكثر نجاعة من أية اتصالات دبلوماسية أو سياسية.

والحقيقة إن قضية الجدار تستأثر باهتمام دولي واسع، واهتمام فلسطيني على أعلى المستويات، فقد طالب الرئيس ياسر عرفات المجتمع الدولي واللجنة الرباعية، بالتدخل الفوري لوقف «السياسات العنصرية الإسرائيلية ببناء جدار الفصل في الضفة الغربية»، مضيفاً: نحن نتوجه إلى الرأي العام العالمي، واللجنة الرباعية، والأمم المتحدة، والجامعة العربية، ودول عدم الانحياز، وكافة دول العالم لوقف هذا التخريب والتدمير لعملية السلام، ببناء هذا الجدار».

وتساءل عرفات، مستنكراً: «إلى متى سيتفرجون على هذه الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني؟»، مشيراً إلى أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على بناء المرحلة الثالثة من الجدار، يؤكد أن هذه الحكومة تخرب وتدمر عملية السلام».

من جهته أكد ناصر القدوة، سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة، أن «استمرار بناء الجدار العازل يعني استمرار الاستيلاء على الأراضي، وفرض سياسة الأمر الواقع، واحتلال آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، التي تم التأكيد عليها من قبل مجلس الأمن، وتنطبق على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

وأضاف القدوة في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن: هذا الجدار يشكل تهديداً خطيراً للحل الذي يعتمد على إقامة جولتين، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وحدود الخامس من حزيران»، مشيراً إلى أن بناء هذا الجدار «تعمد بشكل مخطط له على ضم أكبر عدد من المستوطنات، وموارد المياه المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، إلى الجانب الغربي من الجدار»، موضحاً أن ذلك «يدخل ضمن استعمار تلك الأراضي والمخططات الإسرائيلية التوسعية».

في المجلس التشريعي

وكانت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، هي السباقة لطرح موضوع الجدار من خلال تقرير أعدته في نهاية العام ٢٠٠٢، وكان من المقرر أن يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة الموضوع في الأول من كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، إلا أنه و«لأسباب ما» تأجلت الجلسة حتى ١٥ نيسان (أبريل) من العام الجاري.

وبعد الاستماع إلى شهادات ممثلين عن «الأهالي المتضررين»، وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية والاعتبارية، خرجت اللجنة ببعض الملاحظات تضمنها تقرير خاص، ومنها «وجود تقصير كبير من قبل وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإقامة الجدار، فعلى سبيل المثال لم يقم بزيارة المنطقة ممثلون عن تلك المؤسسات، وبخاصة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، مثل: وزارة الزراعة، والأشغال العامة، والإسكان، وهيئة الشؤون المدنية، وسلطة جودة البيئة، وكذلك معظم أعضاء المجلس التشريعي في المنطقة، على الرغم من توجيه المواطنين نداءات استغاثة لكل الجهات المعنية في السلطة». كما تبين للجنة «أن المواطنين يأخذون على السلطة الوطنية عدم إبداء مقاومة أو اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة إقامة الجدار».

وتضيف اللجنة في تقريرها: «أدى الغياب الملحوظ لمؤسسات السلطة الوطنية إلى إثارة مخاوف المواطنين وتشككهم من وجود نوع من القبول الضمني لموضوع الجدار، وبخاصة مع تجربة الطرق الالتفافية، والتي بدت وكأنها جاءت نتيجة لاتفاق بين الجانبين، كما يشيع الجانب الإسرائيلي، وفي إطار موضوع تبادل الأراضي، حيث أن ما تقوم به إسرائيل قريب من الرؤية التي طرحتها في »كامب ديفيد«، إلا أن د. صائب عريقات نفى أن يكون هناك أي نوع من الاتفاق أو التفاهم بين السلطة وإسرائيل حول موضوع الطرق الالتفافية، وأكد أن ما قامت به إسرائيل هو فرض أمر واقع من جانب واحد.

وأكد عريقات في الجلسة الخاصة في «التشريعي» أن السلطة الوطنية قامت (وقتها) ببعض الإجراءات لمواجهة السياسة الإسرائيلية، حيث تم توجيه رسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى كل من الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة، مرفقة بدراسات تتعلق بالتأثيرات المختلفة للجدار على حياة المواطن الفلسطيني، «إلا أن أي تغيير لم يحدث، وبخاصة في الموقف الأميركي».

كان العمل في الجدار، في شباط (فبراير) ٢٠٠٣، أي بعد إعداد أول تقرير من قبل اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، لا يزال في مراحله الأولى، فلم يتم إنجاز أكثر من ٥ كيلومترات. إلا أن شيئاً لم يحدث حتى الآن، فلم يصدر أي قرار من المجلس بخصوص الجدار، مع أنه لم يعد في مراحله الأولى كما كان، فقد تجاوز الـ«١٢٠ كيلومتراً». لكن نتمنى أن يصدر قرار قبل إتمامه، وإن كان العمل على هذه الوتيرة لا يبشر بذلك.

لقد خرجت اللجنة الاقتصادية بجملة توصيات تتمحور حول تشكيل لجنة تضم الفعاليات الأهلية والجهات الرسمية لمتابعة تنفيذ خطة طوارئ وطنية تعد خصيصاً لمواجهة الجدار، كما توصي اللجنة بسرعة التحرك الرسمي على كافة المستويات، وضرورة تحمل السلطة التنفيذية لمسؤولياتها تجاه المواطنين في المناطق المنكوبة، وبخاصة من الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة.

المجلس لم يقر هذه التوصيات، بل قرر تشكيل لجنة مشتركة من لجان (الأراضي والمستوطنات، والسياسية، والاقتصادية)، برئاسة الأولى لدراسة توصيات «الاقتصادية»، والخروج بتوصيات أخرى تركز على الجانب السياسي.

منذ منتصف نيسان وحتى اليوم اجتمعت اللجان الثلاث مرة واحدة، ولم ترفع لجنة الأراضي والمستوطنات أية توصيات إلى المجلس، غير التوصيات السابقة. ويرد صلاح التعمري، رئيس اللجنة، التأخير الحاصل، إلى عدم قدرة أعضاء اللجنة على الالتئام بسبب تفرقهم في محافظات مختلفة، وصعوبة حصولهم على التصاريح اللازمة للتنقل من قبل سلطات الاحتلال، إلا أنه يؤكد أن «التوصيات مقرة ضمنياً، ولا يوجد من يعارضها، وهي لن تتناقض في جوهرها مع توصيات اللجنة الاقتصادية. الأمر الآن بيد السلطة التنفيذية التي لم تول يوماً الاهتمام المطلوب بقضايا الاستيطان وبالتالي الجدار.

ويرجع التعمري ذلك إلى ما وصفه بـ«حسابات خاطئة تصل في بعض الأحيان إلى درجة السذاجة السياسية»، فمعظم المسؤولين الفلسطينيين، بمن فيهم المفاوضون، كانوا يعملون وفق قناعات مؤداها أن مسألة الاستيطان ليست من القضايا المهمة، وبخاصة أن جميع هذه الأراضي والمستوطنات التي تقام فوقها ستؤول إلى الفلسطينيين، باستثناء بعض المستوطنات المتاخمة لـ«الخط الأخضر»، وانطلاقاً من هذه الفلسفة «الفارغة» كان يتم تجاهل الكثير من النداءات التي كنا نوجهها عن توسع هنا وجدار هناك.

ويضيف: هذه القناعات في غاية الخطورة، وهي سبب ما وصلنا إليه فيما يتعلق بالمستوطنات و«الجدار الفاصل». وهذه القناعة لم تكن تقتصر على أعضاء السلطة التنفيذية، بل امتدت لأعضاء المجلس التشريعي أنفسهم، حيث يقتصر عدد أعضاء لجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان على أربعة أعضاء فقط، ولم يزدد العدد على الرغم من النداءات المستمرة من رئاسة المجلس لأعضائه بأهمية الانضمام إلى هذه اللجنة والعمل على تفعيلها.

ويؤكد التعمري قيام لجنته بالعمل على وضع قضية الجدار والاستيطان على سلم أولويات الحكومات الفلسطينية، ويقول: حكومة «أبو مازن» حاولت دغدغة مشاعر المواطنين من خلال التركيز على قضية الأسرى، التي على الرغم من أهميتها جاءت على حساب قضية الجدار التي أراها أكثر إلحاحاً. هذا ليس انتقاصاً من أهمية قضية الأسرى، لكن يجب أن لا تكون قضية الأسرى على حساب قضايا أخرى أكثر إلحاحاً.

ويرفض التعمري أية اتهامات بالتقصير تتعلق بلجنته أو بالمجلس، مؤكداً أن السلطة التنفيذية هي من يتحمل مسؤولية مثل هذا التقصير. نحن سندعم أية لجنة وطنية لمقاومة الجدار، والأمر متوقف الآن على الحكومة.

نشاطات متعددة

وعلى الرغم من الاتهامات الموجة إليه، بأن ما يقوم به يأتي من باب «البهرجة الإعلامية، وحب الظهور، ولفت الأنظار، والمزايدة على الآخرين»، فإن د. مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية، والذي ضحك عندما واجهته بهذه الاتهامات، وقال «الله يسامحهم»، يكاد يكون المسؤول الفلسطيني الأكثر نشاطاً في هذا المجال، فقد زار معظم المناطق الفلسطينية المتضررة من الجدار، ووقف على طبيعة الأمور وحجم المعاناة بنفسه، وعن هذا يقول: من الصعب فهم وإدراك المخاطر الحقيقية لـ«الجدار الفاصل» دون القيام بمثل هذه الزيارات. أعتقد أنها في غاية الأهمية.

وحول عدم قيام الكثير من المسؤولين الفلسطينيين، حتى من ذوي العلاقة والاختصاص، بزيارة المناطق المتضررة من الجدار، بدعوى «عدم الحصول على تنسيق»، يقول البرغوثي: عليهم أن ينسوا أنهم وزراء. إذا انتظروا التصاريح الإسرائيلية لن يقدموا على مثل هذه الزيارات أبداً. هناك طرق عدة للوصول إلى تلك المناطق لمن يمتلك النية. لا أعتقد أنه من المجدي الانتظار حتى تسمح سلطات الاحتلال لهذا المسؤول أو ذاك بمثل هذه الزيارات.

وعن عمل شبكة المنظمات الأهلية، والمبادرة الوطنية، في هذا المجال، يقول البرغوثي: نحن نعمل على محاور عدة تتفق على تشجيع الناس في تلك المناطق المنكوبة على الصمود، دون «التاقلم» مع هذه الأوضاع المستجدة، وهذه المحاور تتراوح بين تشجيع الصمود والكفاح ضد الجدار من خلال المظاهرات في المواقع المتضررة من الجدار، وغيرها من المناطق الفلسطينية، حيث يتم تجنيد قوى التضامن الأجنبية بشكل بارز في مثل هذه النشاطات. والأمر لا يقتصر على هذا الحد، فهناك تظاهرات ستعم أوروبا وجميع مدن العالم ضد الجدار في الفترة القريبة تحت شعار: «فليسقط هذا الجدار»، والتي سيصل أوجها في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ذكرى انهيار سور برلين.

والمحور الثاني يأتي في باب «إسناد الصمود»، وذلك من خلال العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لصمود الفلسطينيين المتضررين من الجدار، وهنا أتحدث عن مساعدات مالية، وغذائية، وعينية أخرى، وأنجزنا نشاطات عدة مهمة في هذا المجال، والمحور الثالث هو تفعيل قضية الجدار على المستوى الشعبي، علاوة على توظيف الإعلام وبصورة مكثفة، في خدمة هذه القضية، وبخاصة في الخارج.

وحول قضية التنسيق مع الجهات الأخرى الناشطة في هذا المجال، يقول: لقد تم تشكيل لجان دفاع تجمع مؤسسات عدة من أعضاء الشبكة، علاوة على لجنة «بنغون» المتخصصة بقضية الجدار، والتي تتكون من منظمات أهلية عدة أيضاً.

والمعارضة ... تعارض الجدار

من جهته، أكد عدنان عصفور، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في حديث هاتفي معه، أنه حتى في حال تمكن إسرائيل من إتمام بناء الجدار، فإن ذلك لن يؤثر على «عمليات المقاومة في العمق الإسرائيلي»، قائلاً: «أعتقد أن المقاومة بما تفتق عن عقلها من وسائل إبداعية لن تعجز عن اختراق الجدار، لتثبت لحكومة إسرائيل أنه لم يعد هناك ما يمنعها إلى الوصول إلى أهدافها». ولم يستبعد عصفور أن يقوم «رجال المقاومة» بمهاجمة جنود الاحتلال المرابطين عند الجدار، سواء خلال بنائه أو بعد الإفراغ منه.

وأشار عصفور إلى أن «حماس» تعمل أيضاً على «فضح الممارسات الإسرائيلية إعلامياً»، علاوة على قيامها بتحريض الجماهير على القيام بفعاليات مناهضة للجدار العنصري، واللقاءات السياسية والدبلوماسية مع عدد من الدول بهذا الخصوص، كما تقوم الحركة بتوثيق جميع الانتهاكات الإسرائيلية، منذ إعلان الهدنة في حزيران (يونيو) الماضي. في حين أكد أن لا علم له إن كانت الحركة تدعم المتضررين من الجدار مالياً.

ويرفض عصفور كغيره أية اتهامات بالتقصير في هذا المجال، مشيراً إلى أن الحركة تتعامل مع موضوع الجدار بذات الطريقة التي يتم التعامل من خلالها مع الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى، قائلاً: الجدار حلقة في سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية. استراتيجية الحركة تقوم على التصدي للمشروع الصهيوني برمته. هذه الجزئيات تقاوم بأحجامها وأبعادها».

بدوره، يرى قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، أن ما تقوم به الفصائل والقوى الفلسطينية حيال قضية الجدار الفاصل، »لا يزال دون المستوى المطلوب«، مؤكداً أنه »آن الأوان لوضع حد للانصراف عن القضايا الجوهرية لصالح بعض القضايا الشكلية«، ويقول: »لابد أن نحدد أولويات حركتنا الوطنية .. ثمة خلل في الأمر«.

ويضيف عبد الكريم: المطلوب شكل من أشكال الحركة المنظمة الدائمة المؤطرة في أطر جماهيرية متواصلة الفعل، بما يمكن الحركة الدبلوماسية والسياسية من وضع حد للاستمرار في هذه السياسة العنصرية المتمثلة بالجدار، وتقع هذه المسؤولية على عاتق جميع القوى والأحزاب السياسية.

ويتابع: صحيح أن السلطة الفلسطينية تولي اهتماماً سياسياً ودبلوماسياً بقضية »الجدار الفاصل«، لكن المطلوب أن تولي السلطة اهتماماً بالقضية على أرض الواقع، من خلال دعم الجمهور في حركته الشعبية إزاء الجدار، ودعم المتضررين جراء بنائه.

ويؤكد عبد الكريم أن الحديث عن تقصير من جانب المعارضة في هذا الشأن »ليس دقيقاً«، مشيراً إلى أن المواجهة المطلوبة لمثل هذه السياسات »ليست من شأن المعارضة فقط، بل تعني، أيضاً، السلطة الوطنية والحركات والقوى والأحزاب الفلسطينية على اختلاف توجهاتها.

أما عمر شحادة، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيرى ضرورة طرح موضوع «الجدار الفاصل»، على مجلس الأمن، «لفضح التواطؤ الدولي مع السياسات العنصرية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني»، وبخاصة الولايات المتحدة، التي يدعي مسؤولوها أنهم يعارضون استمرار الحكومة الإسرائيلية ببناء هذا الجدار، مؤكداً أن الجبهة في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية طرحت الأمر على القيادة، التي رحبت بالفكرة. أعتقد أن لا مبررات لتأخير العمل بهذا الاقتراح الذي بات ملحاً للغاية».

ويقول د. ناصر القدوة في ذات الإطار: «نحن نطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات المجلس السابقة، ذات الصلة، لإدانة هذا الأمر الخطير، ووقف هذه التحركات غير القانونية من قبل القوة المحتلة».